

Distr.: General  
15 June 2015  
Arabic  
Original: Spanish

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة السادسة المستأنفة

سانت بطرسبرغ، ٣-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	..... ثانياً - خلاصة وافية
٢	..... نيكاراغوا

\* CAC/COSP/IRG/2015/1/Add.1



## ثانياً - خلاصة وافية

### نيكاراغوا

#### ١- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لنيكاراغوا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقَّعت نيكاراغوا على الاتفاقية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وصدَّقت عليها في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأودعت صك تصديقها عليها في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وتمنح الموافقة التشريعية على أي صك دولي مفعولاً قانونياً لذلك الصك حالما يدخل حيز النفاذ، شريطة أن لا يتعارض مع الدستور السياسي لنيكاراغوا. ومن ثمَّ فللهذه الاتفاقية قوة القانون، ويمكن تطبيقها مباشرةً ما عدا في الحالات التي يتناهى فيها ذلك التطبيق مع الدستور. وتستند الإجراءات الجنائية إلى النظام الاتهامي، وعادةً ما تستهلُّ النيابة العامة الإجراءات الجنائية؛ ويجوز أيضاً أن يقدم التُّهم الجنائية ضحية الجريمة، متصرفاً بصفته مدعياً خاصاً أو شاكياً، أو من جانب أي شخص آخر فيما يتعلق بأيِّ جريمة تجوز الملاحقة عليها. وفي هذا الصدد، يتمنَّع مكتب النائب العام أيضاً بسلطات واسعة لتوجيه لائحة الاتهام.

وأوثق المؤسسات صلةً بمكافحة الفساد هي مكتب المراقب المالي العام، ومكتب المدعي العام في دائرة النيابة العامة (وحدة مكافحة الفساد ووحدة الجريمة المنظَّمة)، والشرطة الوطنية (مديرية التحقيقات المالية، وتوجد بها إدارة متخصصة في التحقيق في الجرائم المرتكبة في حق الإدارة العامة)، ومكتب النائب العام (الشعبة الجنائية، وتوجد بها وحدة متخصصة في مكافحة الفساد ووحدة متخصصة في مكافحة الجرائم المالية). وتضطلع اللجنة الوطنية للتنمية الشاملة للإدارة العامة السليمة بدور في وضع السياسات الرامية إلى مكافحة الفساد. وقد أنشئت اللجنة الوطنية لتنسيق نظام العدالة الجنائية بين المؤسسات، وفقاً للمادتين ٤١٥ و٤١٧ من القانون رقم ٤٠٦ (قانون الإجراءات الجنائية في نيكاراغوا)، باعتبارها منصَّةً للتنسيق بين المؤسسات التي يتألف منها نظام العدالة الجنائية.

## ٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

### ٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

يخضع رشو الموظفين العموميين الوطنيين للمادة ٤٤٦ و الفقرة ٢ من المادة ٤٤٧ من القانون الجنائي؛ وفي حين أن جريمة رشو الموظف العمومي التي يرتكبها موظف عمومي آخر تندرج أيضاً ضمن هذه الفئة من الجرائم، يمكن تفسير عنوان "الرشوة التي يرتكبها أحد الأفراد" باعتباره يحد من نطاق الجريمة.

ويخضع ارتشاء الموظفين العموميين للمادتين ٤٤٥ و ٤٤٧ من القانون الجنائي.

ويخضع رشو الموظف العمومي الأجنبي أو الموظف في منظمة دولية عمومية لأحكام البديل الثاني في الفقرة ١ من المادة ٤٤٩ من القانون الجنائي. ولم يتم تجريم ارتشاء هؤلاء الموظفين. أمّا البديل الأول في المادة ٤٤٩ فهو جريمة خاصة فيما يتعلق بالمادة ٤٤٦ و الفقرة ٢ من المادة ٤٤٧، ويتناول رشو المسؤولين الوطنيين من جانب الرعايا الأجانب.

وتحدد المادة ٤٥٠ من القانون الجنائي عناصر شتّى لجريمتي المتاجرة بالنفوذ عرضاً وقبولاً. بيد أنه لم يتم تجريم ممارسة أيّ شخص للنفوذ على موظف عمومي أو على أيّ شخص (عن طريق الوعد أو العرض أو المنح)، من أجل أن يسيء هذا الأخير استخدام نفوذه الحقيقي أو المفترض بهدف الحصول على مزية غير مستحقة من إدارة أو سلطة ما، كما لم يتم تجريم "التماس أو قبول" مزية غير مستحقة لكي يتسنى للفاعل استغلال نفوذه.

وتتناول المادتان ٢٧٣ و ٢٧٤ من القانون الجنائي بعض جوانب جريمة الرشو في القطاع الخاص، وإن كانت هذه الأحكام لا تشير تحديداً إلى الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها، أو إلى التماس تلك المزية أو قبولها من جانب شخص يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص أو يعمل لحساب ذلك الكيان بأيّ صفة كانت.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

يعتبر غسل عائدات الجريمة عملاً إجرامياً في المواد ٢٢٦ و ٢٨٢ و ٢٨٣ من القانون الجنائي. وينطبق هذا التصنيف على أيّ عمل إجرامي يُرتكب داخل نيكاراغوا أو خارجها معاقب عليه بالسجن لمدة خمس سنوات أو أكثر كحدّ أعلى. وعلى الرغم من أن هذا الشرط تقييدي، فإنه ينطبق على تعريف طائفة واسعة من جرائم الفساد في نيكاراغوا. ولا تُستثنى

الحالات التي يرتكب فيها الجاني كلاً من الجرم الأصلي وغسل عائدات ذلك الجرم، أو ما يُسمّى "غسل الأموال الذاتي".

ويخضع إخفاء الممتلكات لأحكام المادة ٤٧٠ من القانون الجنائي، بينما تنظم المادة ٤٧١ من القانون الظروف المشدّدة للعقوبة. ويندرج عنصر مواصلة الاحتفاظ بالممتلكات ضمن نطاق الحظر المقرّر في إطار مفهومي "الإخفاء" و"المساعدة".

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢)

يخضع الاختلاس للمواد ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ من القانون الجنائي.

وتعتبر إساءة استغلال الوظائف جريمة في المواد ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ من قانون العقوبات. وتقتضي المادتان ٤٣٢ و ٤٣٣ من القانون بأن يكون قد لحق ضرر بحقوق شخص آخر.

وتعتبر نيكاراغوا الإثراء غير المشروع جريمة في المادة ٤٤٨ من قانونها الجنائي.

وبينما لا يوجد نص محدد بشأن الاختلاس في القطاع الخاص، فإنّ هذا السلوك معاقب عليه في إطار الجرائم الجنائية المتمثلة في التملك والاحتفاظ غير المبرّرين (المادة ٢٣٨ من القانون الجنائي) والسرقة أو الاحتيال أو التملك فيما يتعلق بالمبالغ الصغيرة (المادة ٥٤٨ من القانون).

إعاقبة سير العدالة (المادة ٢٥)

تجرّم نيكاراغوا في المواد ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠ و ٤٨١ من قانون العقوبات شتّى الأفعال المتّصلة بعرقلة سير العدالة. وفي حين أنّ المادة ٤٧٨ تشمل الوعد والعرض بهدف التحريض على الإدلاء بشهادة زور، وأنّ المادة ٤٨١ تحكّم استخدام العنف والتخويف للعرض نفسه، فإنّ هاتين المادتين لا تتناولان الطريقة التي تتدخل بها تلك التدابير في الإدلاء بالشهادة (أي عدم مشول الشاهد أو الخبير). ولا تحتوي المادة ٤٨٠، التي تتناول عرقلة الإدلاء بالشهادة، على عبارة "الوعد بأيّ مزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها". ولم يُجرّم التدخل في تقديم الأنواع الأخرى من الأدلة (على خلاف شهادات الشهود والخبراء).

ويجرّم السلوك المبيّن في المادة ٢٥ (ب) في المواد ١٨٤ إلى ١٨٧ و المادة ٤٨١ من القانون الجنائي. وتتناول المواد ١٨٤ إلى ١٨٧ التهديدات عموماً وتنطبق على العنف أو التخويف المرتكب ضد الموظفين القضائيين وموظفي إنفاذ القانون. وتختلف الجزاءات المنصوص عليها

في المادة ٤٨١، التي تنطبق على المدّعين العامّين والمحامين، عن تلك المنصوص عليها في المواد ١٨٤ إلى ١٨٧، التي تنطبق على الموظفين القضائيين وموظفي إنفاذ القانون.

#### مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

لا يقرّر القانون في نيكاراغوا مسؤولية الشخصيات الاعتبارية؛ غير أنّه يجوز فرض عقوبات فرعية على الشخصية الاعتبارية (المادة ١١٣ من القانون الجنائي). ويُعدُّ كلُّ مَنْ يتصرّف بالنيابة عن شخصية اعتبارية مسؤولاً بصفته الشخصية (المادة ٤٥). ويوجد مشروع تعديلات ينصُّ على المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية.

ويجوز تحميل الشخصية الاعتبارية مسؤولية ثانوية عن الضرر المدني الناجم عن جريمة فساد (المادتان ١٢١ و ١٢٥ من القانون الجنائي).

وتحتوي المواد ١٠٥ إلى ١٠٩ من القانون رقم ٧٣٧ المتعلقة بالاشتراء العمومي على أحكام بشأن المسؤولية الإدارية للشخصيات الاعتبارية، وتسمح بتعليق مشاركة هذه الشخصيات في الاشتراء العمومي.

#### المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

يحكم القانون الجنائي في نيكاراغوا المشاركة (المواد ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٧٢ و ٧٥ و ٤٥٩) والشروع (المواد ٢٧ و ٢٨ و ٧٣ و ٧٤)؛ ويُجرّم الإعداد للجريمة في إطار مفاهيم العرض أو التحريض (المادتان ٣١ و ٣٢)، ولكن ليس بالنسبة إلى جرائم الفساد.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

يعاقب على جميع الأفعال المجرّمة وفقاً للاتفاقية بالحرمان من الحرية لمدة تصل إلى ١٠ سنوات؛ وبالإضافة إلى ذلك، تُفرض عقوبة فرعية بالحرمان العام من الأهلية لنفس فترة عقوبة السجن.

ويمنح الدستور السياسي (المواد ١٣٠ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٥١ و ١٥٤ و ١٧٢) وقانون الإجراءات الجنائية (المواد ٥٢ و ١٣١ و ٢٥١ و ٣٣٤) حصانة لكبار الموظفين وأعضاء الجمعية الوطنية والقضاة؛ وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز لدائرة النيابة العامة أن تباشر التحقيقات مع وجود عقبة إجرائية، وأن فترة التقادم تعلق خلال فترة الحصانة.

ولا ينطبق على جرائم الفساد مبدأ السلطة التقديرية فيما يتعلق بالملاحقة القضائية -  
فالتحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها إلزامي.

وتنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٧٤٥ بشأن الإنفاذ والمنافع والمراقبة القضائية للعقوبات الجنائية على أن يبقى المدعى عليهم، في غالبية الحالات التي تنطوي على جرائم فساد، في الاحتجاز طوال مدة الإجراءات.

ويجوز منح الإفراج المشروط والمبكر بعد قضاء ما بين ثلثي مدة الحكم وثلاثة أرباعها (المادة ١٦ من القانون رقم ٧٤٥ والمادة ٤٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية).

ويجوز أن يتم، بناء على طلب أحد الأطراف، وقف الموظف العمومي "من أداء واجباته إذا كان الفعل الذي يُتَّهم بارتكابه قد ارتُكب باستغلال منصبه" (المادة ١٦٧ (١) (ي) من قانون الإجراءات الجنائية)؛ وفي الممارسة العملية، قد يُنقل الموظف إلى جهة أخرى. ولا يجوز "الفصل من العمل" أثناء سير الإجراءات الجنائية، استناداً إلى المبدأ الدستوري القاضي بافتراض البراءة (المادة ٣٤ (١) من الدستور).

وتنص المادة ٥٧ من القانون الجنائي على عقوبة إسقاط الأهلية إذا تقرر أن الموظف العام مذنب. وتنطبق هذه العقوبة على معظم جرائم الفساد.

وتنص المادة ٨٢ من القانون رقم ٦٨١ بشأن إنشاء مكتب المراقب المالي العام ونظام رصد الإدارة العمومية ومراجعة ممتلكات الدولة ومواردها، والمادة ٤٧ من القانون رقم ٤٧٦ بشأن الخدمة المدنية والمسارات الوظيفية في الإدارة العامة، والمادة ١٥ من القانون رقم ٤٣٨ بشأن نزاهة الموظفين العموميين، على أن العقوبات الإدارية والتأديبية لا تمس المسؤولية المدنية أو الجنائية للموظفين العموميين.

وفيما يتعلق بالتعاون مع نظام العدالة، يجوز تخفيف العقوبة إذا أدلى الشخص المتهم بشهادة طوعية في جلسة الاستماع الأولى أمام المحكمة المختصة أو القاضي المختص (المادة ٣٥ من القانون الجنائي)، أو بموجب اتفاق في الإجراءات الجنائية (المادتان ٦١ و ٦٢ من القانون الجنائي). ولا ينص القانون على إمكانية منح الحصانة من الملاحقة القضائية مقابل التعاون في التحقيق أو الملاحقة بشأن الجريمة إلا في حالات محدودة يجوز فيها تطبيق مبدأ السلطة التقديرية للنياحة العامة (المادة ٥٥ من القانون الجنائي والمادة ٤١ من القانون رقم ٧٣٥ بشأن منع الجريمة المنظّمة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها وبشأن إدارة الممتلكات المضبوطة والمصادرة والمهجورة). وتنص المادة ٦٧ من القانون رقم ٧٣٥ على حماية جهات من بينها الأشخاص المعرضون لمجازفة أو خطر بسبب اشتراكهم المباشر أو غير المباشر في التحقيق في

جرم يشير إليه القانون. وليست لنيكاراغوا اتفاقات أو ترتيبات مع دول أخرى يجوز وفقاً لها خفض العقوبة أو منح الحصانة من الملاحقة القضائية في القضايا الدولية.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

ينصُّ قانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم ٧٣٥ على تدابير لحماية الشهود والخبراء والضحايا. ويتضمَّن القانون رقم ٧٣٥ قائمة تحدّد بعض الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية باعتبارها من أفعال الجريمة المنظَّمة، ولكن ليس كل تلك الجرائم. وعلى الرغم من أنَّ القانون رقم ٧٣٥ يقتضي فيما يبدو أن يفى الفعل الذي يتَّصل به التدبير أيضاً بتعريف الجريمة المنظَّمة (شخصان أو أكثر، واستقرار المجموعة)، فقد أشارت السلطات في نيكاراغوا إلى أنَّ القانون رقم ٧٣٥ ينطبق في الممارسة العملية على جميع الجرائم الواردة في القائمة.

وبالمثل، أشارت السلطات في نيكاراغوا إلى أنه يمكن، على أساس المادتين ١٩٥ و ٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية، اتخاذ جميع تدابير الحماية المتاحة.

ولم يوضع بعد برنامج لحماية من تحقُّ لهم الحماية. ولم تبرم نيكاراغوا بعد أيَّ اتفاقات أو ترتيبات مع دول أخرى بشأن نقل الشهود أو الخبراء أو الضحايا. وينصُّ القانون رقم ٧٣٥ على حماية الضحايا إذا كانوا شهوداً. وتخضع مشاركة الضحايا في المراحل المناسبة من الإجراءات الجنائية للمواد ٩ و ١١٠ و ١٩٥ و ١٩٦ و ٢٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

وتخضع حماية المبلغين للمادتين ٦٧ و ٧٣ من القانون رقم ٧٣٥. ويجوز للعاملين في القطاع الخاص والموظفين العموميين على السواء الطعن في الانتقام أمام إحدى محاكم العمل وفي الإجراءات التأديبية.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السريّة المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

تحكم المادة ١١٢ من القانون الجنائي مصادرة عائدات الجريمة والأدوات المستخدمة أو المعدّة للاستخدام في ارتكاب جريمة.

ويخضع التجميد بغرض المصادرة للمادة ١٦٦ والفقرة ٢ من المادة ١٦٧ والمواد ٢١٥ إلى ٢٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٣ من القانون رقم ٧٣٥.

وفي حين ينصُّ القانون رقم ٧٣٥ على إنشاء وحدة لإدارة الممتلكات المضبوطة أو المصادرة أو المهجورة، فإنَّ تلك الوحدة لم تُنشأ بعد بالنظر إلى أنَّ القانون اعتمد منذ وقت قريب نسبياً. وكما ذُكر سابقاً، فإنَّ القانون رقم ٧٣٥ يشير إلى عدد من جرائم الفساد ولكن ليس جميعها.

وتحكم المادة ١١٢ من القانون الجنائي مصادرة عائدات الجريمة التي جرى تحويلها أو تبديلها إلى ممتلكات أخرى. ويمكن تفسير القانون باعتباره ينطبق على مصادرة مبلغ يصل إلى قيمة الممتلكات المعنية عندما تكون تلك الممتلكات قد اختلطت بممتلكات متحصّل عليها من مصادر مشروعة، وعلى مصادرة أو ضبط الإيرادات أو المنافع الأخرى المتأثية من هذه العائدات الإجرامية.

ويقع عبء الإثبات دائماً على عاتق سلطة الادعاء.

وتنص المادة ١١٢ من القانون الجنائي على عدم مساس المصادرة بحقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية التي حصلت على الممتلكات قيد النظر بطريقة مشروعة.

ويجوز للقاضي رفع السرية المصرفية بناءً على طلب المدعي العام أو مدير عام الشرطة الوطنية (المادة ٢١١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٤ من القانون رقم ٧٣٥) ووحدة التحليل المالي (المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩٣ بشأن إنشاء وحدة التحليل المالي).

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

تتراوح فترة التقادم بالنسبة لمعظم جرائم الفساد بين ٣ سنوات و ١٠ سنوات (المادة ١٣١ من القانون الجنائي). وتنص المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية على تعليق فترة التقادم إذا فرّ المتهم من العدالة أو إذا أعلنت المحكمة أنه غير لائق عقلياً للمثول للمحاكمة. ووفقاً للجزء الأخير من المادة ١٣١ وللمادة ١٦ من القانون الجنائي، لا توجد فترة تقادم لأيّ جرم تجوز محاكمة مرتكبيه في نيكاراغوا عملاً بالصكوك الدولية التي صدّق البلد عليها.

ويجوز أن تؤخذ الإدانات السابقة في الاعتبار لأغراض الإثبات أو كظروف مشددة، عملاً بمبدأ الحرية في توفير أدلة الإثبات.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

قررت نيكاراغوا ولايتها القضائية على معظم الظروف المشار إليها في المادة ٤٢ من الاتفاقية، ولكن ليس عندما يكون الجاني المزعوم موجوداً في إقليمها ولا تقوم نيكاراغوا بتسليمه.

كما قرّرت الولاية القضائية على جرائم الفساد المرتكبة في حق أحد رعاياها فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في حق موظفي نيكاراغوا (المادة ١٥ من القانون الجنائي).



وفيما يتعلق برعايا نيكاراغوا، تنظم المادة ١٩ من قانون العقوبات التزام "المحاكمة أو التسليم". كما أن مبدأ الجنسية، الذي تنظمه المادة ١٤ من القانون الجنائي، يتناول الولاية القضائية، بموجب الشروط المنصوص عليها فيه.

ولنيكاراغوا تشريعات ومعاهدات وقنوات اتصال في سياق التعاون الدولي في المسائل الجنائية، وذلك مثلاً فيما يتعلق بتبادل المعلومات المتصلة بالإثبات والتحقيقات المشتركة. وبلاستفادة من هذه القنوات، يمكن للسلطات المختصة في نيكاراغوا أن تتشاور مع نظيراتها من أجل تنسيق إجراءاتها، إلا أنه لم تُقدّم أمثلة عملية على مثل تلك الحالات فيما يتعلق بالفساد.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

وضعت نيكاراغوا لوائح تنصُّ على إبطال العقود (المادتان ١٠٠ و ١٠١ من القانون رقم ٦٨١ والمواد ٧١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٦ من القانون رقم ٧٣٧)؛ ولكن لا يوجد نصُّ صريح على سحب حق الامتياز.

وتوجد لدى نيكاراغوا لوائح تحكم التعويض عن الضرر في القضايا الجنائية والمدنية والإدارية. وتصدر الإشارة إلى أنه يجوز للأفراد أو الدولة استهلال الإجراءات المدنية (المواد ٨١ إلى ٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية)، بينما تشكّل المسؤولية المدنية (الإشعارات بالمخالفات في استخدام الأموال العامة، على النحو المنصوص عليه في المواد ٨٤ إلى ٨٧ من قانون إنشاء مكتب المراقب المالي العام) والمسؤولية الإدارية (الغرامات، على النحو المنصوص عليه في المادتين ٧٧ و ٨٣ من القانون نفسه) أدواتين يجوز للدولة استخدامهما لمعالجة الأضرار التي تُتكبّد نتيجة لجرائم الفساد.

السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

توجد لدى كل من الشرطة الوطنية ومكتب النائب العام ودائرة النيابة العامة وحدات متخصصة للتحقيق في الجرائم المرتكبة في حق الإدارة العمومية؛ وقد قُدمت إحصاءات مفصّلة عن التدريب.

وتنصُّ المادة ٤٢ من القانون رقم ٧٣٥ والمادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية على التعاون بين السلطات الوطنية. وقد وقّع مكتب النائب العام والشرطة الوطنية ودائرة النيابة العامة على اتفاقات بشأن التعاون في التحقيق والملاحقة والاسترداد فيما يخصُّ الموجودات المتأثية من جرائم الفساد والجرائم ذات الصلة بها. كما تقرر إنشاء قاعدة بيانات مشتركة بين المؤسسات.

ويخضع التعاون بين هيئات إنفاذ القانون والشركات الخاصة للمادة ٢١١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٤ من القانون رقم ٧٣٥، المتعلقين بتبادل المعلومات المالية وبواجب شركات ومؤسسات محدّدة أن تتعاون. وعلاوة على ذلك، نُظِّمَت منتديات لامركزية للمناقشة مع المجتمع المدني، شارك فيها أيضاً القطاع الخاص. وتحكم المادتان ٢٢٢ و٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية صلاحيات وواجبات الإبلاغ عن الجرائم، وقد أنشئت مكاتب وخطوط هاتفية لتلقي الشكاوى.

## ٢-٢ - التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

الممارسات الجيدة العامة:

- صمّمت نيكاراغوا استراتيجيتها لمكافحة الفساد، في السياق التاريخي للإصلاحات الواسعة النطاق التي أجرتها على نظامها القانوني والمؤسسي، بالاقتران مع سياسات أخرى بشأن التنمية البشرية تستهدف مواطنيها مباشرة.
- وقد لقيت سياسات الرقابة الاجتماعية وتدريب جميع القطاعات في مجال الأخلاقيات العامة استجابة إيجابية.
- وشدّدت نيكاراغوا على أهمية الرقابة التي يقوم بها المواطنون عن طريق المراجعة الاجتماعية للأداء وعن طريق الحق في الحصول على المعلومات، وكذلك المشاركة المجتمعية في الحكم. وعزّز هذا النظام الثقة لدى عامة الناس، كما يتبيّن من الاستقصاءات المحلية الدورية عن تصوّرات الحكومات المحلية.

الممارسات الجيدة في مجال التجريم وإنفاذ القانون:

- أرست نيكاراغوا نظاماً دقيقاً لملاحقة الفساد، يتبع نهجاً متسقاً بشأن الإضرار بالدولة وحيازة الممتلكات غير المشروعة والتعويض، تمّ تصميمه بحيث يضطلع فيه مكتب النائب العام ومكتب المراقب المالي العام بدور قيادي (المادتان ٣١ و٣٥).
- وتوجد لدى كل من الشرطة الوطنية ومكتب النائب العام ودائرة النيابة العامة وحدات متخصصة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الإدارة العمومية. وتضطلع تلك المؤسسات بدور رئيسي. فعلى سبيل المثال، فحّتى إذا لم تُعدّ النيابة العامة لائحة اتهام، يمكن أن يقوم مكتب النائب العام بذلك (المادة ٣٦).

- ويتعاون مكتب المراقب المالي العام ومكتب النائب العام ودائرة النيابة العامة بطريقة منسقة. وقد أنشئت هياكل مشتركة بين المؤسسات لتيسير تبادل المعلومات بين المؤسسات وضمان وجود نظام متوازن بينها (المادة ٣٨).

## ٢-٣ - التحديات التي تواجه التنفيذ

### التحديات العامة

- مع الإقرار بالجهود الرامية إلى إنشاء نظام موحد لإعداد إحصاءات مصنفة، تُشجّع نيكاراغوا على الاستمرار في هذه الجهود.

### التجريم

فيما يخصُّ التجريم، يوصى بأن تقوم نيكاراغوا بما يلي:

- ضمان أن تُطبَّق المادة ٤٤٦ من القانون الجنائي على الحالات التي يعرض فيها موظف عمومي مزية غير مستحقة على موظف عمومي آخر أو يقدمها إليه. وفي حال لم يفسّر الجهاز القضائي القانون على هذا النحو مستقبلاً، فقد يلزم توضيح عنوان هذا الجرم من خلال إصلاح تشريعي (المادة ١٥ (أ))؛
- النظر في إمكانية توضيح صيغة البديل الأول من المادة ٤٤٩ من القانون الجنائي من أجل إيضاح العلاقة بين ذلك الحكم والمادة ٤٤٦ والفقرة ٢ من المادة ٤٤٧، وإيجاد توافق بين العناصر والعقوبات في الجرمين كليهما (المادة ١٥ (أ) والمادة ١٦ (١))؛
- النظر في أن تضيف إلى تشريعاتها الارتشاء الذي يرتكبه الموظفون العموميون الأجانب وموظفو المنظمات الدولية العمومية (الفقرة ٢ من المادة ١٦)؛
- النظر في أن تضيف إلى تشريعاتها الجنائية السيناريو المحدد المبين في المادة ١٨ (أ) و(ب)؛
- تقييم إمكانية تعديل تشريعاتها بالاستعاضة عن عنصر الضرر بعنصر المزية، بما يتفق مع روح الاتفاقية (المادة ١٩)؛
- النظر في تعديل تشريعاتها لتشمل الرشوة في القطاع الخاص على وجه التحديد (المادة ٢١)؛
- تعديل تشريعاتها بحيث تشمل التدخل في تقديم الأدلة، وكذلك استخدام الوعد بالمزية غير المستحقة أو عرضها أو منحها من أجل التدخل في الإدلاء بالشهادة،

وتوضيح تشريعاتها فيما يتعلق بالتهديدات (المادة ٢٥ (أ))؛ وتقييم إمكانية موازنة العقوبات بين المادة ٤٨١ والمواد ١٨٤ إلى ١٨٧ من القانون الجنائي (المادة ٢٥ (ب))؛

- يمكن أن تجعل نيكاراغوا الإعداد للجريمة الفساد جريمة جنائية (الفقرة ٣ من المادة ٢٧).

#### إنفاذ القانون

فيما يتعلق بإنفاذ القانون، يوصى بأن تقوم نيكاراغوا بما يلي:

- اتخاذ تدابير لإرساء آلية لإدارة الممتلكات تكون صالحة للاستخدام في الممارسة العملية ومنطبقة على جميع جرائم الفساد التي يرتكبها فرد أو جماعة منظمة (الفقرة ٣ من المادة ٣١)؛
- ضمان أن يُطبَّق القانون بطريقة تشمل المصادر بما يصل إلى القيمة المقدرة للعائدات المختلطة للجريمة، حيثما تكون تلك العائدات قد اختلقت بممتلكات متحصّل عليها من مصادر مشروعة، وتشمل مصادرة وضبط الإيرادات أو المنافع الأخرى المتأتية من عائدات تلك الجرائم. وإذا لم تفسّر الهيئة القضائية القانون بهذا المعنى، فقد يلزم إيضاح ذلك من خلال إجراء إصلاح تشريعي (الفقرتان ٥ و ٦ من المادة ٣١)؛
- يمكن أن تنظر نيكاراغوا في إمكانية إلزام الجاني بأن يثبت المصدر المشروع للعائدات المزعومة للجريمة أو الممتلكات الأخرى القابلة للمصادرة (الفقرة ٨ من المادة ٣١)؛
- وضع برامج لحماية الشهود؛ وتضمين قائمة القانون رقم ٧٣٥ الأفعال المجرّمة وفقاً للاتفاقية التي لم تُدرج بعد في تلك القائمة؛ وضمن أن تُنفذ جميع تدابير الحماية حتى إذا كان مرتكب الجريمة فرداً (ليس عضواً في جماعة منظمة) (المادة ٣٢)؛
- النظر فيما إذا كان من المناسب إبرام اتفاقات أو ترتيبات مع دول أخرى بشأن نقل الأشخاص المشمولين بالحماية. ولدى النظر في هذه الإمكانية، من المهم أن تأخذ تلك الاتفاقات أو الترتيبات في الاعتبار جميع جرائم الفساد (الفقرة ٣ من المادة ٣٢)؛
- مع التسليم بوجود أحكام تتصل بحماية المبلّغين، تقييم ما إذا كانت التشريعات الراهنة تفي بالمتطلبات في قضايا الفساد المعقدة، ومواصلة وضع السياسات ذات الصلة بهذا الأمر حسب الاقتضاء (المادة ٣٣)؛

- النظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات تنصُّ على المعاملة المبيّنة في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٣٧ في القضايا الدولية (الفقرة ٥ من المادة ٣٧)؛
- مواصلة إنشاء وتعزيز قاعدة بياناتها لأغراض تبادل المعلومات بين المؤسسات (المادة ٣٨)؛
- مواصلة جهودها الرامية إلى تشجيع مواطنيها على الإبلاغ عن أفعال الفساد (الفقرة ٢ من المادة ٣٩)؛
- مع التسليم بأن نيكاراغوا قرّرت ولايتها القضائية على الجرائم المرتكبة في حق موظفيها، يمكن أن تقرّر أيضاً ولايتها القضائية على أي جريمة فساد تُرتكب في حق أحد مواطنيها من غير الموظفين (الفقرة ٢ (أ) من المادة ٤٢)؛
- تقرير ولايتها القضائية على جرائم الفساد عندما لا تسلّم الجاني المزعوم لمحض كونه أحد رعاياها (الفقرة ٣ من المادة ٤٢)؛
- يمكن أن تقرّر نيكاراغوا ولايتها القضائية على جرائم الفساد عندما لا تسلّم الجاني المزعوم (الفقرة ٤ من المادة ٤٢)؛
- في حين يمكن للسلطات المختصة أن تستخدم قنوات التعاون الدولي الخاصة بها للتشاور مع نظيراتها بهدف تنسيق ما تتّخذه من إجراءات، ففي حال مارست نيكاراغوا ولايتها القضائية وعلمت أنّ الدول الأطراف الأخرى تقوم بتحقيق أو ملاحقة أو إجراءات قضائية بشأن السلوك ذاته، ضمان أن يُستخدم ذلك التحقيق أو تلك الملاحقة أو الإجراءات القضائية في الممارسة العملية في هذا الصدد (الفقرة ٥ من المادة ٤٢).

### ٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

#### ٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المتهمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧) يبيّن الدستور والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون تنظيم الهيئة القضائية شروط تسليم المتهمين. ولا تشترط نيكاراغوا لتسليم المتهمين وجود معاهدة، بل يمكن أن تسلّم على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، شريطة استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في المادة ١٨

من القانون رقم ٦٤١ (القانون الجنائي). كما يمكن لنيكاراغوا أن تتخذ من الاتفاقية أساساً قانونياً لتسليم المتهمين.

والجرائم التي يجوز التسليم بشأنها هي تلك التي يعاقب عليها القانون في نيكاراغوا بالسجن لمدة لا تقل عن سنة (المادة ١٨ من القانون الجنائي). ويعاقب على معظم الأفعال المجرمة وفقاً للاتفاقية (وليس جميعها) بالحرمان من الحرية لمدة تزيد على السنة. ومن خلال التطبيق المباشر للاتفاقية، فإن أي جريمة فساد ينبغي أن تُعتبر مدرجة ضمن الجرائم التي تستوجب تسليم مرتكبيها في أي معاهدة لتسليم المتهمين، بيد أنه لا توجد سوابق قانونية في هذا الصدد.

وتختصُّ الشعبة الجنائية في المحكمة العليا بالبتّ في طلبات تسليم الأشخاص إلى نيكاراغوا أو منها؛ وسبيل الانتصاف الوحيد المتاح فيما يتعلق بتسليم المتهمين هو تقديم طلب لإعادة النظر في الحكم.

ولا تجوز الموافقة على التسليم في غياب ازدواجية التجريم.

ولا يجوز تسليم الرعايا؛ ويرد مبدأ "التسليم أو المحاكمة" في المادة ١٩ من القانون الجنائي.

ولدى نيكاراغوا إجراء غير رسمي للتسليم في الحالات العاجلة.

ولا توجد أحكام تشريعية بشأن تسليم المتهمين فيما يتعلق بالجرائم ذات الصلة.

ولدى نيكاراغوا آلية لتعديل الأحكام الصادرة في دولة أخرى لضمان أن لا تتجاوز العقوبات المفروضة الحد الأقصى الذي يسمح به الدستور.

وأكدت السلطات في نيكاراغوا وجود ممارسة التشاور مع الدولة الطرف الطالبة قبل رفض طلب التسليم.

وقد أبرمت نيكاراغوا ترتيبات واتفاقات ثنائية مختلفة بشأن تسليم المتهمين.

وفيما يتعلق بنقل المحكوم عليهم، أبرمت نيكاراغوا معاهدة متعددة الأطراف ومعاهدتين ثنائيتين.

ولا توجد تحت تصرف نيكاراغوا لوائح بشأن نقل الإجراءات الجنائية. وبينما يمكنها أن تطبق الاتفاقية تطبيقاً مباشراً، يوجد بعض القلق في هذا الصدد بسبب التصور بأن نقل الإجراءات من دون وجود تشريع خاص بذلك يمكن أن يُبعد الشخص المنقول عن الولاية القضائية للقاضي المختص قانوناً بمحاكمته أو ينتهك الحق السيادي لنيكاراغوا في ممارسة الإجراءات الجنائية.

## المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

بصفة عامة، يوجد الأساس القانوني للمساعدة القانونية المتبادلة في الاتفاقات الدولية التي نيكاراغوا دولة طرف فيها. وتنظم نيكاراغوا المساعدة القانونية المتبادلة في المعاهدات المتعددة الأطراف الأربع والمعاهدة الثنائية التي هي طرف فيها، وفي المادة ١٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وفي الفصل الثاني عشر من القانون رقم ٧٣٥. ولدى السلطة المركزية دليل بالمهام. ويمكن لنيكاراغوا أن تقدم المساعدة على أساس المعاملة بالمثل.

ويمكن أن تقدم نيكاراغوا المساعدة القانونية المتبادلة من خلال مجموعة متنوعة من التدابير، وكذلك فيما يتعلق بالجرائم التي يجوز تحميل المسؤولية عنها لشخصية اعتبارية.

ولا توجد أحكام تشريعية بشأن إحالة المعلومات إلى البلدان الأخرى من دون طلب مسبق، كما لا توجد أحكام بشأن السرية. غير أن نيكاراغوا يمكن أن تعالج هذه المسائل عن طريق التطبيق المباشر للاتفاقية.

ويمكن أن تطبق نيكاراغوا الفقرات ٩ إلى ٢٩ من الاتفاقية على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، شريطة أن لا تكون مرتبطةً نيكاراغوا بمعاهدة لتبادل المساعدة القانونية مبرمة مع الدولة الطالبة، أو يمكن أن تطبق الاتفاقية عوضاً عن معاهدة إذا كان من شأن ذلك تيسير التعاون. وقد استجابت نيكاراغوا لطلبين استناداً إلى الاتفاقية.

ويمكن أن تقدم نيكاراغوا المساعدة القانونية المتبادلة التي لا تتطلب اتخاذ تدابير قسرية في غياب ازدواجية التحريم، شريطة أن يكون هناك اتفاق دولي يسمح بذلك.

والسلطة المركزية للمساعدة القانونية المتبادلة هي مكتب النائب العام في جمهورية نيكاراغوا. والاتصال المباشر بين السلطات المركزية ممكن في الحالات التي توجد فيها معاهدة تسمح بذلك، وهو يمارس بتواتر. وفي الحالات العاجلة، يجوز إرسال الطلبات أو تلقيها عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أو عن طريق البريد الإلكتروني أو شفويًا.

ولا تنص التشريعات المحلية على بعض جوانب المساعدة القانونية المتبادلة على الرغم من أنها منصوص عليها في المعاهدات الدولية، ومن هذه الجوانب نقل المحتجزين لأغراض الإدلاء بالشهادة، واستخدام التداول بالفيديو للإدلاء بالشهادة، ومبدأ التخصص، ومبدأ السرية، ورفض الطلب على أساس أن الجريمة تتعلق بمسائل مالية، والالتزام بتقديم أسباب لرفض الطلبات؛ وتوفير المرور الآمن؛ غير أنها يمكن أن تطبق الاتفاقية مباشرة.

وتتساور نيكاراغوا مع الدولة الطرف الطالبة قبل رفض أي طلب للمساعدة القانونية المتبادلة.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة (المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

توجد تحت تصرف سلطات إنفاذ القانون قنوات اتصال مع نظيراتها، حتى وإن لم تكن قد أبرمت أي اتفاقات أو مذكرات تفاهم في هذا الشأن. وتتعاون السلطات عن طريق منظمات وشبكات مثل الإنترنتبول، ورابطة قوات الشرطة الأمريكية (أميريبول)، والشبكة الأيبيرية-الأمريكية للمساعدة القانونية، ومجموعة إيغومونت لوحدة الاستخبارات المالية، والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ومنظمة أمريكا اللاتينية والكاريبية- للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ويمكن أن تستخدم نيكاراغوا الاتفاقية كأساس قانوني للتعاون المباشر بين أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون.

وفيما يتعلق بالتحقيقات المشتركة، لا توجد لدى نيكاراغوا اتفاقات ذات صلة؛ إلا أنها يمكن أن تشارك في التحقيقات المشتركة على أساس كل حالة على حدة.

ويمكن أن تستخدم نيكاراغوا التسليم المراقب والعمليات السريّة فيما يتعلق بالجرائم المشار إليها في القانون رقم ٧٣٥. ويجوز التنصت على المكالمات الهاتفية في قضايا غسل الأموال. ولم تُبرم أي اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن استعمال تلك الأساليب؛ غير أنه يمكن استخدام الاتفاقية كأساس قانوني لهذا الاستعمال.

### ٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- أظهرت نيكاراغوا اهتماماً نشطاً بالتعاون الدولي، وأنشأت هياكل مؤسسية لأغراض ذلك التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت نيكاراغوا المساعدة القانونية المتبادلة استناداً إلى الاتفاقية (الفقرة ١ من المادة ٤٦).
- يلاحظ أنّ من الممارسات الشائعة تلقّي مشروع الطلب بصورة غير رسمية من أجل تصحيح الأخطاء المحتملة وإرفاق أيّ معلومات إضافية مطلوبة (الفقرة ١٦ من المادة ٤٦).



## ٣-٣ - التحدّيات التي تواجه التنفيذ

فيما يتعلق بالتعاون الدولي، يُوصى بأن تقوم نيكاراغوا بما يلي:

- يمكن أن تطبّق نيكاراغوا تسليم المتهمين أيضاً فيما يتعلق بالجرائم التي لها صلة بجرائم الفساد ولكن لا يجوز فيها تسليم الجناة بسبب مدّة السجن المعاقب بها عليها (الفقرة ٣ من المادة ٤٤)؛
- فيما يتعلق بالمعاهدات الثنائية القائمة التي نيكاراغوا طرف فيها، اعتبار كل جريمة من جرائم الفساد جريمةً يجوز تسليم مرتكبيها، وإن لم يكن منصوصاً عليها صراحةً بوصفها جرائم تستوجب تسليم مرتكبيها في تلك المعاهدات. وفيما يتعلق بأي معاهدات قد تبرمها نيكاراغوا في المستقبل، إدراج جميع جرائم الفساد فيها كأسباب لتسليم المتهمين (الفقرة ٤ من المادة ٤٤)؛
- في الحالات التي لا يكون فيها الطلب متوافقاً مع الاتفاقية، إيضاح القانون بما يفيد بإتاحة جلسة استماع أو فرصة أخرى للدولة الطالبة كي تعرض آراءها وتقدّم المعلومات ذات الصلة (الفقرة ١٧ من المادة ٤٤)؛
- تُشجّع نيكاراغوا على مواصلة تعزيز التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالفساد (الفقرة ١ من المادة ٤٦)؛
- تُشجّع نيكاراغوا على تطبيق الاتفاقية تطبيقاً مباشراً في المسائل التي لا تحكمها تشريعاتها، لكي يتسنى، في جملة أمور، تفادي رفض المساعدة لمحض كون الجريمة المعنية تتعلق أيضاً بمسائل مالية (الفقرة ٢٢ من المادة ٤٦)، وضمان تقديم أسباب لأيّ رفض لتقديم المساعدة (الفقرة ٢٣ من المادة ٤٦)؛
- تُشجّع نيكاراغوا على إتاحة مجال للنظر في نقل الإجراءات الجنائية، بغية ضمان إمكانية نقل الإجراءات الجنائية بهدف تركيز الملاحقة (المادة ٤٧)؛
- النظر في كفاءة انطباق عمليات التسليم المراقب والعمليات السريّة والتنصّت على المكالمات الهاتفية على جميع جرائم الفساد التي يرتكبها فرد أو جماعة منظّمة (الفقرة ١ من المادة ٥٠).